﴿قَالُواْ تَٱللَّهِ لَقَدۡ عَلِمۡتُم مَّا جِئۡنَا لِنُفۡسِدَ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَمَا كُنَّا سَٰرِقِينَ ٧٣﴾ [يوسف: 73]

❁ مُناسَبَةُ الآيَةِ لِمَا قَبْلَها:

بعدَ البهتان والمسارعة بالاتّهام، يحسُن الرّدّ لبيان البراءة، وتبرئةِ السّاحة

لمّا تقدّم اتّهامُهم بالسّرقة، وإقبالُ إخوة يوسفَ ﷺ على المنادي يسألونه عمّا يفقدون، فلمّا علموا شأن السّرقة وأنّها صادرة عنِ اتّهام بالشّبهة، وأنّ التُّهمة ما زالت موجّهةً إليهم، أعقبَ ذلك بحكاية رَدِّ إخوةِ يوسفَ ﷺ على فتيانه[1]، فمناسبةُ الآية أنّها جاءت للرّدّ على البهتان بالاتّهام بالسّرقة دونَ تثبّت[2].

❁ شَرْحُ المُفْرَداتِ:

1) ﴿لِنُفۡسِدَ﴾: الفَسادُ: ضِدُّ الصَّلاحِ[3]، والمعنى المحوريّ للفسادِ: ذهابُ نَفْعِ الشَّيْءِ المقصودِ منه، فالفَسادُ: خروجُ الشَّيْءِ عن حالِ استقامتهِ وكونِه مُنْتفعًا به. وجاء هنا بمعنى السَّرِقَةُ[4]، بجامعِ إتلافِ المالِ على صاحبِه، ومناقضةِ الصَّلاحِ في التّعاملِ مع مصالحِ النّاسِ.

❁ المَعْنى الإجْماليُّ:

الاتِّهامُ بالسَّرقةِ مفسدةٌ تأنف النُّفوسُ السّويّة مِنَ الاتّصاف بها، أوِ التلوّثِ بأدرانها

لمَّا كان الاتِّهامُ بالسَّرقةِ لا يزالُ قائمًا، قال إخوةُ يوسفَ: واللّه لَقَدْ عَلِمْتُم نَزاهتَنا وبراءتَنا، كما رأيتموهُ مِن أحوالِنا، وأنَّا ما جِئنا أَرْضَ مِصْرَ لِنُفْسِدَ فيها، وما كُنَّا في حياتِنا سارقينَ[5]. وإنَّما قالوا ذلك لأنَّهم كانوا لا يَنْزِلُونَ على قومٍ ظلمًا، ولا يَرْعُون زَرْعَ أحَدٍ، بل جعلوا على أَفواهِ إبلِهم الأَكِفَّةَ لِئَلَّا تَعْبَثَ في زَرْعٍ، ولأنَّهم كانوا – فيما

(1) أبو زهرة، زهرة التّفاسير: 7/3844.
(2) البقاعيّ، نظم الدّرر: 10/170.
(3) ابن دريد، جمهرة اللّغة: (فسد).
(4) جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصّل: (فسد).
(5) ابن جرير، جامع البيان: 16/181، وجماعة من العلماء، المختصر في تفسير القرآن الكريم، ص: 244.

رُوِيَ – قَدْ رَدُّوا البِضاعةَ التي وجدُوها في رِحالِهم، فمَن رَدَّ مَا وَجَده كيفَ يكونُ سارقًا[1].

❁ الإيضاحُ اللُّغويُّ والبَلاغِيُّ:

وجه فصل الجملة بفعل القول، وتكرارِه:

فَـصْـلُ جُـمَـلِ الحوارِ بالقول، يربط بينَ أطراف الحوار

الجملة في قوله جلّ شأنه: ﴿قَالُواْ تَٱللَّهِ لَقَدْ عَلِمْتُم مَّا جِئْنَا لِنُفْسِدَ فِي ٱلْأَرْضِ﴾ مستأنفةٌ استئنافًا بيانيًّا، فهي لبيان جوابِ إخوة يوسفَ عن نسبة الاتّهام إليهم، فكأنّه أُثير سؤالٌ، فقيل: فما قال إخوة يوسف؟ قيل: ﴿قَالُواْ﴾[2]. وتكرار فعل القول تقتضيه حكايةُ الحوارِ، لبيان جملةِ القائل وما رَدّ عليه محاورُه، فلو نُقِلَت المحاورةُ بلا فِعْل القولِ لاختلطَ الكلامُ وتداخلَ، ولم يُفْصِح عنِ المراد، فكان تكرارُ لفظِ القول لبيانِ فَصْلِ الجُمَل، كما أنّه يقوم مقامَ الرَّبط بينَ الجُمَل؛ إذ إنّها في حوار واحد، فيظهر ارتباطُها بكونها ردًّا عنِ الكلام السّابق، فلذا لا يَحُوج إلى العطف.

وجه القسم بالتّاء وأثرُه:

المعاني العجيبة والعظيمة، ممّا يُـقـسَـم عليها بالتّاء

آثر النّظمُ الكريم القسمَ بحرف التّاء في قوله جلّ شأنه: ﴿قَالُواْ تَٱللَّهِ لَقَدْ عَلِمْتُم مَّا جِئْنَا لِنُفْسِدَ فِي ٱلْأَرْضِ﴾ دون الواو والباء؛ وهي أغرب أدوات القسم[3]، فناسب إيثارُها دون غيرها هذا الاتهامَ الغريبَ الذي صدمَهم وفاجأَهم. وأيضًا: فإنَّ نسبة السّرقة إليهم مثارٌ للتّعجّب، فإنّ التّاء تأتي في سياق القسم العظيم، والمتعجّب منه[4]، وهي لذلك مختصّة بالدّخول على لفظ الجلالة[5]، فأقسموا قسمًا مقرونًا بالتّاء، لأنّها مقترنة بالتّعجّب غالبًا، فهي

(1) الزّجّاج، معاني القرآن وإعرابه: 3/121.
(2) البقاعيّ، نظم الدّرر: 10/170، وصافي، الجدول في إعراب القرآن: 7/34.
(3) الزركشيّ، البرهان في علوم القرآن: 3/378.
(4) الزّمخشريّ، الكشّاف: 2/490.
(5) أبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 4/295.

لمّا كانت نادرةً في أدوات القسم، جُعِلَت للنّادر مِنَ المعاني، والنُّدرة مَظِنّة التّعجّب[1].

بلاغة التّوكيد بـ ﴿تَٱللَّـهِ لَقَدۡ﴾:

بدأ النّظمُ الجليل الجملةَ بـ (القَسَم، ولام التّأكيد، وقد) في قوله جلّ شأنه: ﴿تَٱللَّهِ لَقَدۡ عَلِمۡتُم﴾؛ لتأكيد براءتِهم تأكيدًا لا يقبل الدَّحْضَ؛ إذ إنّهم عَرَفوا أمانتَهم وصِدْقَهم في مجيئهم الأوّل، فكان عِلْمُهم بحُسْن سيرتهم وأمانتِهم "علمًا جازمًا مُطابقًا للواقع"[2]، فجاء خطابُهم في غاية التّأكيد؛ لأنّ الخِطاب الذي وُجِّهَ إليهم بدءًا جاء بصورة الاتّهام المؤكَّد: ﴿إِنَّكُمۡ لَسَٰرِقُونَ﴾، فكان لا بُدّ أن يكون الرّدُّ على المؤكَّد بكلام مُؤكَّد مثله، فلا يُرَدُّ اليقينُ القائمُ على سُوء الظّنّ إلّا بيقين قائمٍ على الدّليل الذي لا يُنكَر.

مِن مقتضى البلاغة أن يُرَدَّ الاتّهامُ المؤكَّد بكلام آكَد منه

دلالةُ جملةِ جوابِ القَسَم:

الجملة في قوله جلّ شأنه: ﴿لَقَدۡ عَلِمۡتُم مَّا جِئۡنَا لِنُفۡسِدَ فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾ جوابُ القَسَم[3]، والفائدة مِن ذلك: تقريرُ إثبات البراءة مِن تُهْمَة السّرقة، بالإحالة على المعلوم مِن سلوكهم المعهود، فتضمّنت جملةُ الجواب الدّلالةَ القاطعةَ على انتفاء الفساد عنهم، استشهادًا بالواقع الذي لا يُنكَر.

الواقع المعلوم ببراءتهم ثابت، بحيث يُقْسَم عليه

توجيهُ جَعْلِ المقسَم عليه عِلْمُ يوسفَ ﷺ وأصحابِه:

حكى النّظم الكريم عنهم أنّهم جعلوا جوابَ قَسَمِهم عِلْمَ يوسفَ ﷺ وفتيانِه بحالهم وشأنِهم، وذلك في قوله: ﴿تَٱللَّهِ لَقَدۡ عَلِمۡتُم مَّا جِئۡنَا لِنُفۡسِدَ فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾، ولم يجعلوا المقسَم عليه كونَهم أبرياءَ مِنَ التّهمة؛ "لأنّ العِلْم بأحوالهم الشّاهدةِ، يستلزم العِلْمَ بأحوالهم

الاستدلال بعِلْم الخَصْم بالحال، أبلغ في الإلزام بمقصود الخطاب

(1) البقاعيّ، نظم الدّرر: 10/170.
(2) أبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 4/295.
(3) محمود صافي، الجدول في إعراب القرآن: 7/34.

الغائبةِ، وإنّما لم يكتفوا بنفي الأمرين المذكورين، بلِ استشهدوا بعلمهم بذلك؛ إلزامًا للحُجّة عليهم، وتحقيقًا للتّعجّب المفهوم مِن تاء القَسَم"[1]، فعدلوا عن بيان براءتهم بطريق المباشرة إلى جعْلِ الخَصْمِ وعِلْمِه يشهدان على صِحّة قولهم، وبيانِ نزاهتِهم، وطهارتِهم مِنَ التّلوثِ بمثل هذه النّواقصِ؛ "لأنّهم قد شاهدوا منهم في قدومهم عليه المرّة الأولى، وهذه المرّة مِنَ التّعفّف والزُّهْد عمّا هو دونَ السّرقة بمراحل، ما يُسْتَفاد منه العِلْمُ الجازمُ بأنّهم ليسوا ممّن يتجارى على هذا النّوع العظيم مِن أنواع الفساد"[2]، فجعلوا عِلْمَ الخصمِ بحالهم، دليلًا على براءتهم، وهو الاستدلالُ بما يعلم الخصمُ، وفائدتُه: دَفْعُ الخصمِ إلى التّسليم.

نُكْتَة التّعبير عن علمهم بالفعل الماضي المجموع:

العلم بحالهم ونزاهتهم مُؤكَّد مُحقَّق

عبّر النّظم الكريم بالفعل الماضي لبيان علمهم، في قوله جلّ شأنه: ﴿قَالُواْ تَٱللَّهِ لَقَدْ عَلِمْتُم﴾؛ تحقيقًا لكونهم عالِمين بذلك، وبيانَ أنّ علمَهم قد حصل وتأكّد حدوثُه في الزّمان الماضي، بحيثُ إنّه يُستَدَلُّ به ويُبنى عليه، بأن يُجعَل مقدّمةً لبيان براءتهم. وإسنادُ فِعْل العِلْم إلى واو الجماعة يَدلّ على أنَّ هذا المعلومَ شائعٌ بينَهم، وظاهرٌ لجميعهم، وليس مُختصًّا بأحد دون آخَر منهم، وهو أقوى في الاستدلال بظهور نزاهتِهم، وطهارةِ ذَيْلِهم مِن مسلك الفساد والسّرقة.

دلالة النّفي بـ ﴿مَّا﴾:

النّفي بـ (ما) آكَد وأدلُّ على نفي الماضي القريب مِنَ الحال

أُوثِرَ النّفيُ بـ ﴿مَّا﴾ في قوله تعالى: ﴿مَّا جِئْنَا لِنُفْسِدَ فِي ٱلْأَرْضِ﴾؛ لأنّ الماضي المنفي بـ (ما) يكون في الغالب لنفي الماضي القريب مِنَ الحال، وهي آكَدُ في النّفي، وكثيرًا ما تكون (ما) ردًّا على كلامٍ، أو

(1) أبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 4/295.
(2) الشّوكانيّ، فتح القدير: 3/51، والقنّوجي، فتح البيان: 6/374.

ما نُزّل هذه المنزلةَ[1]، والكلام المردود عليه بـ ﴿مَّا﴾ هاهنا، ما تقدّم مِن محاورةٍ.

نُكْتَة التّعبير بفعل المجيء مجموعًا:

المجيءُ مُتَحَقَّقٌ مُـوْقَـنٌ، تنتفي معه التّهمة

المجيء: إتيان على نيّة التَّحَقّق لا على نية القصد، قال الرّاغب: "والإتيانُ قد يقال باعتبار القصد، وإنْ لم يكن منه الحصول، والمجيء يقال اعتبارًا بالحصول"[2]، فهم جاؤوا إلى مصر بكلّيّتهم في الواقع، فمَجِيئُهم مُتَحَقِّقٌ، ونَفْيُ الفعل المُحَقَّقِ آكَد مِن نفي القَصْد، وأنسبُ لسياق توكيدِ نفي التُّهَمَة.

دلالة اللّام في: ﴿لِنُفْسِدَ﴾:

انـتـفـاء غـايـة الإفـسـاد عـن مجيئهم، نفيًا مـؤكّـدًا بسياق كلامهم

حكى النّظمُ الكريم عن إخوة يوسفَ ﷺ، قولَهم: ﴿مَّا جِئْنَا لِنُفْسِدَ فِي ٱلْأَرْضِ﴾، بإدخال لام التّعليل على الإفساد، فنَفَوا المجيءَ نفيًا مُقيّدًا بالغاية التي لا يتناسب معها إيقاعُ السّرقة، فالّذي لا يأتي للإفساد ليس واردًا أن تقع منه السّرقةُ، فجعلوا "المجيءَ الذي يترتّب عليه ذلك - ولو بطريق الاتّفاق - مجيئًا لغرض الإفساد مفعولًا لأجله؛ ادّعاءَ إظهارٍ لكمالِ قُبْحِه عندهم، وتربيةً لاستحالةِ صدورِه عنهم"[3]، والغرضُ مِن ذلك تأكيدُ انتفاءِ السّرقة عنهم، وأنّها ليست مِن ضمن مقاصدِهم وأغراضِهم.

إيثار نفي فعلِ الفساد على فعلِ السّرقة:

السّـرقـة أخـصّ مِـنَ الإفـسـاد، ونفي العامِّ أبلغُ في الـدّلالـة مِن نفي الخاصّ

آثر النّظمُ الكريم التّعبيرَ بالفساد دونَ السّرقة، في قوله جلّ شأنه: ﴿مَّا جِئْنَا لِنُفْسِدَ فِي ٱلْأَرْضِ﴾؛ للدّلالة على أنّ السّرقة مِن أعظم أنواع الفساد، ولِيَعُمَّ كلَّ أنواعِ الفساد، ممّا عزّ أو هان، مريدينَ بذلك إظهارَ نزاهتِهم، وقد كانوا على غايةٍ مِنَ الدّيانة

(1) فاضل السّامرائي، معاني النّحو: 4/193 - 194.
(2) الرّاغب، المفردات: (أتى - جاء).
(3) أبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 4/295.

والصّيانة[1]، فنَفَوا المآلَ (الإفساد)، وعدلوا عن سببه (السّرقة)، مبالغةً في دَفْع الشُّبهة عنهم؛ فالإفساد عامٌّ، والسّرقةُ أخصُّ منه، فَنَفَوا العامَّ للدّلالة على انتفاء وجود الفسادِ أصلًا، سواءٌ كان السّرقةَ أو غيرَها.

دلالة التّعبير عن الإفساد بالمضارع:

سلامة مقاصدهم مِنَ الإفساد مستمرّة في الزّمان

آثر النّظمُ الكريم التّعبيرَ بالفعل المضارع في قوله جلّ شأنه: ﴿مَّا جِئْنَا لِنُفْسِدَ فِي ٱلْأَرْضِ﴾؛ للدّلالة على استمرار النّفي وتجدّده، تعبيرًا عن ثباتهم على حُسْن نواياهم، وسلامةِ مقاصدهم، ونظافةِ أيديهم مِن دوافع الإفساد، ومِن ضِمن ذلك السّرقةُ.

دلالة ﴿فِي﴾:

بالغوا في نفي الفساد، في كلّ موضع من بلدهم

﴿فِي﴾ في قوله تعالى: ﴿فِي ٱلْأَرْضِ﴾ حرف موضوعٌ في الأصل للظّرفيّة، تقول: (زيد في الدّار)، ومعناها في قوله تعالى: ﴿مَّا جِئْنَا لِنُفْسِدَ فِي ٱلْأَرْضِ﴾ أي: في داخل بلدكم مِصْرَ، بكلّ مواضعها، وهذا مَدْعَاةُ المبالغةِ في نفي الفساد.

وجه تعريف: ﴿ٱلْأَرْضِ﴾:

إطلاق الأرض على مصر، مبالغة في نفي الفساد عنهم

أدخل النّظم الجليل لامَ التّعريف على لفظ ﴿ٱلْأَرْضِ﴾ في قوله جلّ شأنه: ﴿مَّا جِئْنَا لِنُفْسِدَ فِي ٱلْأَرْضِ﴾؛ للدّلالة على أرض معهودةٍ، وهي أرض مصر[2]، وتبيّن ذلك مِن قيد المجيء، فهم جاؤوا إلى مصر في الواقع، وإنّما لم يقولوا: (ما جئنا لنفسد في مصر)؛ لأنّهم أرادوا المبالغة في نفي الفسادِ عنهم، لأنّ جَعْلَ نفي الفسادِ مُتعلّقًا بمصرَ يحتمل أنّ الفساد قد يقع في مكان آخَر، فلمّا أرادوا أن يجعلوا الفسادَ مُنتفٍ على وجه الإطلاق، جعلوه في صورة العموم، بتعليقه بالأرض لا بمصر.

(1) أبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 4/295.
(2) القنّوجيّ، فتح البيان: 6/375.

دلالة العطف بالواو في الآية:

نـفـيُ الإفـسـادِ ونفيُ السّرقة، مـقـولان مـشـتركـان بـالـتّـأكـيـد والقَسَم

الجملة في قوله جلّ شأنه: ﴿وَمَا كُنَّا سَٰرِقِينَ﴾، معطوفة على الجملة في قوله تعالى: ﴿مَّا جِئۡنَا لِنُفۡسِدَ فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾؛ لكون الجملتين مِن مقولهما، فهما مُشتركتان بالتّأكيد والقَسَم، أي: ولقد علمتم أنّنا ما كنّا سارقين[1]، وفي عطف نفيِ السّرقةِ على نفي المجيء للإفساد، تأكيدٌ "لزيادة التّبرّي ممّا قذفوهم به، والتّنزُّهِ عن هذه النّقيصة الخسيسةِ الرّذيلةِ الشّنعاء"[2].

دلالة النّفي بـ ﴿وَمَا كُنَّا سَٰرِقِينَ﴾:

انـتـفـاء صفة السّرقة عنهم مِنَ الأصل، مِنَ المعنى المكرّس

آثر النّظم الكريم النّفيَ بإدخال حرفِ النّفي على فعل الكَوْن، في قوله جلّ شأنه: ﴿وَمَا كُنَّا سَٰرِقِينَ﴾؛ للدّلالة على تأكيد نفي اتّصافهم بهذا الوصف، أي: ما كنّا "بوجهٍ مِنَ الوجوه سارقين، أي: موصوفين بهذا الوصف قطّ، بما رأيتُم مِن أحوالنا؛ مِن ردّنا بضاعتَنا التي وجدناها في رحالنا، وغيرِ ذلك، ممّا عاينتُم مِن شَرف فِعَالنا، مع عِلْمنا بأنّها خُلُق لنا، لا تصنُّع يَظهر لبعض الأذكياء بأدنى تأمّل"[3].

براعةُ تباينِ الأسلوب في نفي السّرقة، ونفي الإفساد:

نـفـيُ الـسّـرقـةِ بـنـفـي الـكـونِ، أبـلـغُ مِـن نفي الإفساد

باين النّظم الكريم في نفيه صفتي الإفسادِ والسّرقة، في قوله جلّ شأنه: ﴿مَّا جِئۡنَا لِنُفۡسِدَ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَمَا كُنَّا سَٰرِقِينَ﴾، ففي شأن الإفساد، نفى فعلَ المجيء، وفي السّرقة نفى فعلَ الكون، ونفيُ الصّفة بتسليط النّفي على فعلِ الكَوْنِ أبلغُ في النّفي، فنفَوا "عن أنفسهم الاتّصافَ بالسّرقة بأبلغ ممّا نَفَوا به الإفسادَ عنهم، وذلك بنفي الكونِ سارقين، دونَ أن يقولوا: وما جئنا لنسرقَ؛ لأنّ السّرقة وصفٌ

(1) البقاعيّ، نظم الدّرر: 10/171.
(2) القنّوجيّ، فتح البيان: 6/375.
(3) البقاعيّ، نظم الدّرر: 10/171.

يُتَعيّر به، وأمّا الإفسادُ الّذي نَفَوه، أي: التّجَسُّسُ، فهو ممّا يقصده العدوّ على عدوّه، فلا يكون عارًا، ولكنّه اعتداءٌ في نظر العَدوّ"[1].

وجه التّعبير بفعل الكَون الماضي:

صفة النّزاهة، وصلاحُ حالِهم، راسخان فيهم

آثر النّظمُ الكريم التّعبيرَ بالفعل الماضي، في قوله جلّ شأنه: ﴿وَمَا كُنَّا سَٰرِقِينَ﴾؛ للدّلالة على رسوخ الصّفة فيهم، وهي هنا نزاهتُهم عنِ الأفعال المُشينة، التي منها سرقةُ أموالِ النّاس، فالنّفيُ بتسليط حَرفِ النّفي على فعل الكَون يدلُّ على انتفاء الصّفة مِنَ الأصل، أي "وما كنّا قطُّ نُوصَف بالسّرقة، وهي منافيَةٌ لحالنا"[2]، فإنّ فعلَ السّرقة لا يَصِحُّ منهم، وليس من شأنهم، فالمعنى: ما كان مِن شأننا، ولا مِن خصالنا أن نتّصِفَ بالسّرقة[3].

سرّ الالتفات من المضارع إلى الماضي:

تجدّدُ الصّلاح ورسوخُ الأمانة، يؤكّدان نفيَ التُّهمَة عنهم بيقين

عبّر النّظم الكريم في قوله جلّ شأنه: ﴿لِنُفْسِدَ فِي ٱلْأَرْضِ وَمَا كُنَّا سَٰرِقِينَ﴾ بفعلين؛ الأوّل منهما: مضارع ﴿لِنُفْسِدَ﴾، والآخر: ماضي ﴿كُنَّا﴾، فالتفت مِنَ المضارع إلى الماضي؛ وذلك لأنّ المراد مِن نفي الإفساد هو تجدّد النّفي؛ إثباتًا لصَلاح مقاصدِهم على الدّوام، فَجِيء به بالفعل المضارع. أمّا نفيُ اتّصافِهم بالسّرقة فجِيءَ بالفعل (كان) في صورة الماضي، نفيًا لاتّصافهم بصفة السّرقة مِنَ الأصل، فنفيُ السّرقةِ صفةٌ راسخة فيهم، والغرضُ مِنَ التّعبير بالفعلين تأكيدُ نفي ما رُموا به ماضيًا وحالًا.

التّعبير عن نفي سرقتهم بصيغة اسم الفاعل:

نفي الاسم يُفصِح عن ثبوت امتناع الصّفة

آثر النّظمُ الكريم نفيَ الصّفةِ عنهم باسم الفاعل، في قوله جلّ شأنه: ﴿وَمَا كُنَّا سَٰرِقِينَ﴾، دونَ نفي الفعل، فلم يقولوا: (وما كنّا لنسرق)، فجعلوا المنفيَّ الاسمَ لا الفعلَ، وذلك لنفي الصّفة لا لنفي

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 13/29.
(2) الزّمخشريّ، الكشّاف: 2/490.
(3) أبو زهرة، زهرة التّفاسير: 7/3845.

الفعل؛ لأنّ نفيَ الفعلِ مرّة قد ينتقضُ بإحداثه في مَرّة أُخرى، أمّا نفيُ الصّفة فيدلُّ على أنّ الصّفة منتفية فيهم، فنفيُ الاسمِ يدلّ على ثبوت النّفي، لا نفي الثّبوت، فَخُلوُّهم مِن صفة السّرقة أمرٌ ثابتٌ، راسِخٌ فيهم، أي: ما كنّا متّصفين بهذه الصّفة قطّ.

بلاغة جملة الفاصلة:

تأكيد مضمون الجملة، بتأكيد نفي السّرقة

أورد النّظمُ الكريم الجملةَ في قوله جلّ شأنه: ﴿وَمَا كُنَّا سَٰرِقِينَ﴾ في رأس الفاصلة؛ تأكيدًا لنفي السّرقة عنهم، وإثباتِ نزاهتهم؛ وذلك "لزيادة التَّبرّي ممّا قذفوهُم به، والتّنزُّهِ عن هذه النَّقيصة الخسيسة، والرَّذيلةِ الشَّنعاء"[1].

(1) الشّوكاني، فتح القدير: 3/51.

عنوان الكتاب:
موسوعة التفسير البلاغي، المجلد الثالث والعشرون، سورة يوسف من الآية 56 إلى سورة الرّعد الآية 15
مجمع القرآن الكريم بالشارقة، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
*
التنفيذ والنشر: منشورات القاسمي، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
سنة الطبع: 1445هـ - 2024م
©حقوق الطبع والنشر محفوظة لمنشورات القاسمي
الطبعة الأولى: 2024م
*
الفهرسة الوصفية أثناء النشر:
مكتبة الشارقة العامة، هيئة الشارقة للكتاب، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة

227.366
م ق. ت
التفسير البلاغي للقرآن: المجلد الثالث والعشرون، سورة يوسف من الآية 56 إلى سورة الرّعد الآية 15
[إشراف مجمع القرآن الكريم، قسم الدراسات والبحوث ؛ المدير العلمي امحمد صافي المستغانمي].-
الشارقة، الإمارات العربية المتحدة : منشورات القاسمي، 2024.
مج. 23 ، 800 صفحة؛ 24x17 سم.
ردمك : 978-9948-768-20-3
يشتمل على ارجاعات ببليوجرافية.
مج. 23 : المجلد الثالث والعشرون، سورة يوسف من الآية 56 إلى سورة الرّعد الآية 15.
1-القرآن - تفاسير نحوية 2- القرآن، بديع 3- القرآن، بلاغة 4- القرآن - سور وآيات 5- القرآن-
ألفاظ أ- العنوان ب - مجمع القرآن الكريم (الشارقة، الإمارات العربية المتحدة).
قسم الدراسات والبحوث

الترقيم الدولي : 978-9948-768-20-3
*
إذن طباعة رقم: MC-03-01-8086351 بتاريخ 2024/02/16م،
مكتب تنظيم الإعلام، وزارة الثقافة والشباب، الإمارات العربية المتحدة
*
الفئة العمرية : E
«تم تصنيف وتحديد الفئة العمرية التي تلائم محتوى الكتب وفقاً لنظام التصنيف العمري
الصادر عن المجلس الوطني للإعلام»
*
الطباعة: AL Bony Printing Press - Sharjah, UAE
الإخراج الفني: عاصم محمد زكي «النجار»